I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بحوالي 156 مليار ليرة (2.1 في المائة) على أساس سنويّ خلال كانون الثاني– أيلول 2021، ليصل إلى 7,305 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 7,461 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020[2]. جاء هذا التراجع نتيجة الإنخفاض السنوي في تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 171 مليار ليرة (46.5 في المائة)، الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 112 مليار ليرة (2.4 في المائة) والتحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 28 مليار ليرة (8.2 في المائة). في المقابل، ارتفعت معاشات التقاعد بحوالي 156 مليار ليرة (7.3 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– أيلول من الأعوام 2019، 2020 و 2021

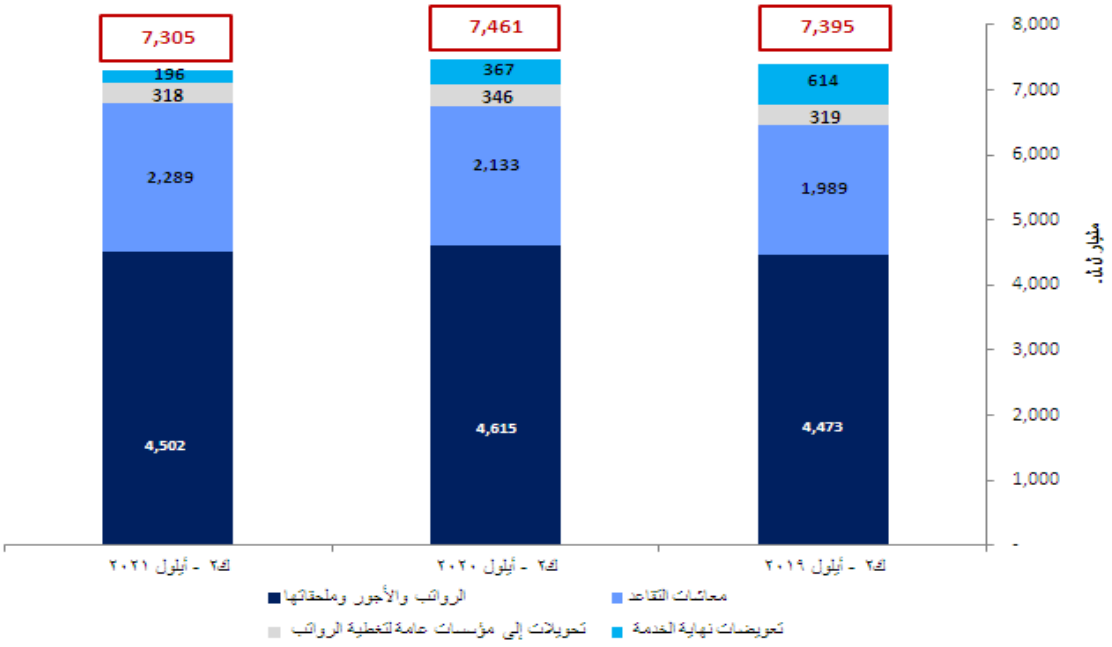

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3] حيث سجّلت نسبة 72.2 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2019، وإرتفعت إلى نسبة 72.8 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2020، ومن ثم إلى 74.9 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2021[4]. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 40.6 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2019، وارتفعت إلى 51.4 في المائة خلال كانون الثاني–

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيلول 2021.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

[4] جاءت هذه الزيادة نتيجة انخفاض المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 2.1 في المائة مقارنة مع تراجع أكثر في قاعدة النفقات الجارية الأولية بنسبة 4.8 في المائة خلال كانون الثاني – أيلول 2021.

أيلول 2020، لتصل بعدها إلى نسبة 54.3 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2021. يعود السبب الرئيسي وراء الزيادة الملحوظة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات في عامي 2020 و2021 إلى التغيّر الكبير في قاعدة الإنفاق التي كانت قد سجّلت تراجعاً سنوياً كبيراً بنسبة 20.4 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2020 و7.3 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– أيلول 2021:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – آب 2021:

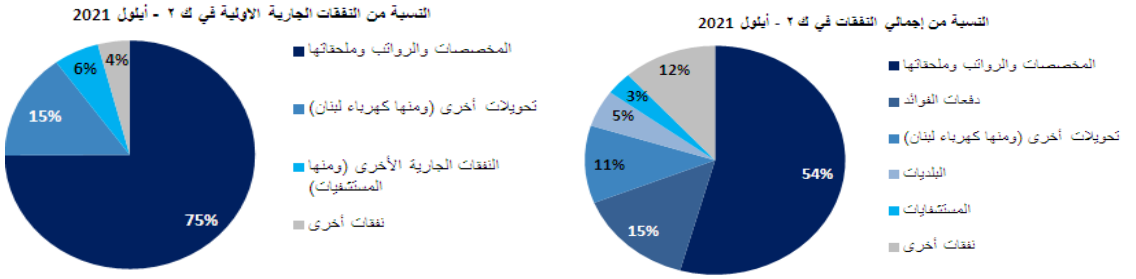

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل ملحوظ بقيمة 110 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 4,504 مليار ليرة[5] خلال كانون الثاني– أيلول 2021. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى التراجع في "التقديمات الإجتماعية" بقيمة 65 مليار ليرة (10.5 في المائة)، حيث تدنت قيمة التقديمات المدفوعة لصالح كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 78 مليار ليرة (21.8 في المائة) و44 مليار ليرة (20.8 في المائة) على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت "المنافع الوظيفية" بقيمة 15 مليار ليرة (10.5 في المائة)، مع تراجع المدفوعات لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 12 مليار ليرة (35.6 في المائة) و8 مليار ليرة (22.7 في المائة) على التوالي، مقابل زيادة بقيمة 5 مليار ليرة (6.7 في المائة) في المدفوعات لصالح الجهاز العسكري.

في المقابل، إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور بقيمة 18 مليار ليرة (0.5 في المائة)، نتيجة إرتفاع المدفوعات لصالح الجهاز التربوي بقيمة 35 مليار ليرة (4.3 في المائة). قوبلت هذه الزيادة بإنخفاض في المدفوعات لصالح الجهازين العسكري والمدني بقيمة 9 مليار ليرة و8 مليار ليرة على التوالي.

من ناحية المكوّنات، شكّلت "الرواتب والأجور" نسبة 77.8 في المائة[6] من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– أيلول 2021، تلتها "التقديمات الإجتماعية" (12.3 في المائة)[7] و"المنافع الوظيفية" (2.8 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.1 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 37.6 في المائة خلال كانون الثاني– أيلول 2020 إلى 39.7 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2021.

---

[5] تختلف الأرقام بشكلٍ بسيط عن تلك المنشورة سابقًا في مرصد المالية العامة نتيجة التدوير.

[6] بزيادة عن نسبة 75.6 في المائة المسجلة خلال كانون الثاني - أيلول 2020.

[7] مقارنةً مع نسبة 13.4 في المائة خلال كانون الثاني – أيلول 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– أيلول 2020 وكانون الثاني - أيلول 2021

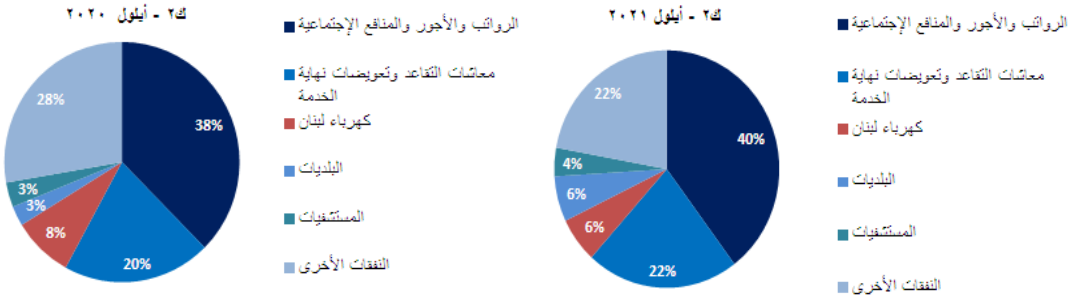

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني – أيلول 2020 وكانون الثاني– أيلول 2021

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الجهاز العسكري	**2,293**	**2,283**	**74**	**79**	**616**	**503**	**2**	**2**	**2,985**	**2,868**
الجيش	1,496	1,494	50	54	356	278	0	0	1,903	1,826
قوى الأمن الداخلي	586	584	20	20	212	168	2	2	820	774
قوى الأمن العام	158	154	3	4	34	42	0	0	195	201
قوى أمن الدولة	52	52	1	1	13	14	0	0	67	67
الجهاز التربوي	**815**	**850**	**33**	**21**	**0**	**29**	**30**	**13**	**878**	**914**
الجهاز المدني 1/	**379**	**372**	**36**	**28**	**2**	**21**	**37**	**30**	**454**	**451**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**254**	**226**	**254**	**226**
الجمارك 3/									**44**	**47**
إجمالي الإنفاق	**3,487**	**3,505**	**143**	**128**	**618**	**553**	**323**	**271**	**4,614**	**4,504**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.

(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.

(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردبات الضرائب).

(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.

(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

إرتفعت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 18 مليار ليرة (0.5 في المائة) لتصل إلى 3,505 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة الإرتفاع في مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز التربوي بقيمة 35 مليار ليرة (4.3 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 9 مليار ليرة (0.4 في المائة) خلال كانون الثاني– أيلول 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. في التفاصيل، إنخفضت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن العام والجيش بقيمة 4 مليار ليرة (2.3 في المائة) و3 مليار ليرة (0.2 في المائة) على التوالي. انخفضت مدفوعات قوى الأمن العام نتيجة تراجع المدفوعات المرتبطة بالألبسة بقيمة 5 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس. أما بالنسبة للمدفوعات لصالح الجيش فقد تراجعت بسبب الانخفاض بقيمة 1 مليار ليرة في المدفوعات العائدة لتغطية التدريب في الخارج.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

شهدت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي إرتفاعاً بقيمة 35 مليار ليرة (4.3 في المائة) لتصل إلى 850 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021. يعود هذا الإرتفاع إلى زيادة ملحوظة في مدفوعات رواتب الموظفين المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 69 مليار، مقابل تدنّي في مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 28 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 8 مليار ليرة (2.0 في المائة) مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى 372 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 17.2 في المائة، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 16.4 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.3 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب وزارة الخارجية والمغتربين تراجعاً سنوياً بلغ 3.2 مليار ليرة (4.8 في المائة)، حيث انخفضت المدفوعات المخصصة لتغطية رواتب الموظفين الدائمين بقيمة 3.7 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني – أيلول 2020 وكانون الثاني – أيلول 2021

(مليون ليرة)	ك2 - أيلول 2020	ك2 - أيلول 2021	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في ك2 – أيلول 2021
وزارة الخارجية والمغتربين	67,092	63,875	**17.2%**
وزارة العدل	61,210	60,798	**16.4%**
وزارة المالية	45,800	45,794	**12.3%**
رئاسة مجلس الوزراء	35,833	35,508	**9.6%**
مجلس النواب	32,369	30,280	**8.2%**
وزارة الاشغال العامة والنقل	22,444	22,543	**6.1%**
وزارة الزراعة	19,180	19,064	**5.1%**
وزارة الصحة العامة	17,990	18,278	**4.9%**
وزارة الداخلية والبلديات	13,242	13,276	**3.6%**
وزارة الدفاع الوطني	12,414	12,343	**3.3%**
اخرى	51,515	49,777	**13.4%**
المجموع	**379,088**	**371,536**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 65 مليار ليرة (10.5 في المائة) ليسجّل 553 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2021. يعود هذا التراجع بشكلٍ أساسي إلى انخفاض بقيمة 78 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 278 مليار ليرة، إضافة إلى تدني بقيمة 44 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 168 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش انخفاضًا كبيرًا بقيمة 78 مليار ليرة (21.8 في المائة)، وذلك نتيجة الإنخفاض الحاد في نفقات الإستشفاء بقيمة 149 مليار ليرة (68.9 في المائة)، على الرغم من الزيادة المسجلة في التقديمات المدرسية بقيمة 25 مليار ليرة (28.4 في المائة).

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 44 مليار ليرة (20.8 في المائة) جراء إنخفاض كل من نفقات الإستشفاء، التقديمات المدرسية وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 42 مليار ليرة (36.5 في المائة)، 9 مليار ليرة (15.6 في المائة) و7 مليار ليرة (39.8 في المائة) على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس.

أما لجهة التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام، فقد شهدت زيادةً طفيفة بقيمة 8 مليار ليرة (23.2 في المائة) خلال كانون الثاني– أيلول 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020، مع ارتفاع كل من نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة والتقديمات المدرسية بقيمة 2.5 مليار ليرة و0.9 في المائة على التوالي.

أخيرًا، زادت التقديمات لصالح قوى أمن الدولة بقيمة 1 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

إنخفضت المدفوعات التي تغطي إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 28 مليار ليرة لتسجّل 226 مليار ليرة خلال كانون الثاني – أيلول 2021 مقارنة مع مبلغ 254 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام 2020.

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1718-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb